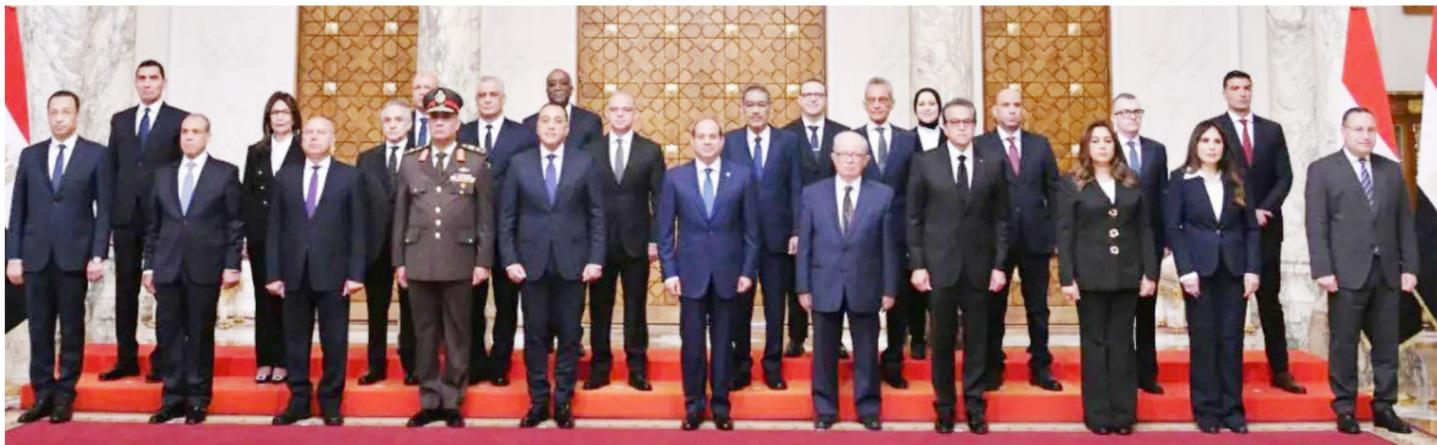




## إعادة ترتيب الحقائق الوزارية..

## عملية «فك وتركيب» جديدة في «حكومة مديولى»



فيما رأى الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادي وعضو هيئة التدريس بجامعة القاهرة أن التعديلات تهدف إلى تحسين كفاءة الأداء الحكومي واستكمال تصحيح المسار في الملفات التي لا تزال تعاني من عقبات مؤكداً أن بعض الوزارات نجحت في تحقيق أهداف مهمة، مثل خفض معدل التضخم والحفاظ على معدلات بطالة منخفضة، بالإضافة إلى حوكمة الاستثمارات العامة لتخفيف الضغط على الاحتياطي النقدي.

وأوضح نافع أن الاستغناء عن وزارة قطاع الأعمال منطقي بسبب وجود بدائل مؤسسية فاعلة مثل الصندوق السيادي، مشيراً إلى أن توجه الدولة في الوقت الحالي هو وضع الإنسان في صدارة أولويات السياسات العامة.

وفيما يتعلق بملف دمج أو فصل بعض الوزارات، أكد أن فصل وزارة الصناعة عن وزارة النقل يُعد منطقيًا ومتسقًا مع طبيعة كل قطاع.

**خبراء يحذرون من عدم الاستقرار الإداري**  
وفي هذا السياق قال أحمد خطاب الخبير الاقتصادي وعضو مجلس الأعمال المصري الكندي، إنه ضد دمج الوزارات وإعادة هيكلة نظراً لأن ذلك يحدث عدم استقرار للمواطنين وموظفي الوزارة وفصل الوزارات أفضل لأننا بالفعل لدينا موظفين في كل وزارة وليس لدينا نقص في الطاقة البشرية كما أن مقترحات الوزارات موجودة بالفعل وبالتالي فتركيب الوزير والموظفين في قطاع واحد أفضل طالما لدينا الإمكانيات لذلك فعلى سبيل المثال قطاع الصناعة يحتاج رجل له خبرة في تشغيل المصانع وإنشائها بينما قطاع التجارة يحتاج رجل لديها القدرة على إدارة الأعمال وفتح مجالات «لبيزنيس».

وأضاف «خطاب» في تصريحات خاصة لـ«البورصجية» إننا كدولة عدد سكانها ١١٠ مليون لا يجب إعطاء الوزير أكثر من حقيبة فالتخصص أفضل خاصة وأن أغلب الموظفين في الوزارات تعيين حكومي وبالتالي عند مغادرة الوزير أو توليه حقيبة في أن واحد لن يتم الاستغناء عن الموظفين وبالتالي ما فائدة الدمج في هذه الحال.

**أمناء الدمج.. تقليل البيروقراطية وتوحيد القرار**  
ويرى مؤيدون لسياسات الدمج الوزاري أنها تسهم في تعزيز التنسيق بين القطاعات ذات الصلة، وتقليل البيروقراطية، وتحسين آليات صنع القرار داخل الجهاز التنفيذي للدولة. ويستخدم هذا الأسلوب بشكل متكرر في ظروف تتطلب تكاملاً قوياً للسياسات، مثل الاقتصاد والتنمية، أو في أوقات تسمى فيها الحكومة لتحقيق أهداف استراتيجية وطنية. على الجانب الآخر، أثارت بعض عمليات الدمج الجدل في أوساط الرأي العام والتقايات المهنية عندما تم الدمج بين وزارات ذات طابع ثقافي أو اجتماعي مع وزارات أكبر أو ذات اختصاصات أوسع، كما حدث في أوقات سابقة مع وزارة الثقافة ووزارة الآثار.

وبشكل عام، يُنظر إلى عملية دمج وفصل الوزارات في مصر كإعادة من أدوات الإصلاح الإداري والتطوير المؤسسي، تتبناها الحكومات المتعاقبة، وتختلف في أهدافها وتطبيقاتها بحسب احتياجات الدولة في لحظة زمنية معينة، وما تتطلبه السياقات الاقتصادية والسياسية من تكامل أو فصل للمهام الحكومية.

تعديلات يوليو ٢٠٢٤.. أبرز محطات الدمج من أبرز نماذج هذه التحولات في السنوات الأخيرة ما شهدته التشكيل الوزاري في يوليو ٢٠٢٤، عندما أعلن الدكتور مصطفى مديولى رئيس الوزراء عن دمج عدد من الوزارات وإعادة ترتيب بعض الحقائق الوزارية ضمن التشكيل الجديد للحكومة، وشملت هذه التغييرات دمج وزارة التخطيط مع وزارة التعاون الدولي في كيان واحد تحت مسمى وزارة التخطيط والتنمية والتعاون الدولي، وهو الدمج الذي تم تكراره في عدة دورات حكومية سابقة بهدف تعزيز التكامل بين التخطيط الاقتصادي وجذب التمويل الخارجي والتعاون الدولي ضمن رؤية موحدة للسياسات التنموية.

كما تم دمج وزارة الهجرة مع وزارة الخارجية في محاولة لتوحيد الملفات المرتبطة بالشؤون الخارجية والخارجية المصرية في كيان واحد، فضلاً عن إعادة هيكلة وزارة النقل لتتضمن ملف الصناعة، وتأسيس وزارة جديدة للتجارة والاستثمار الخارجي، وذلك بهدف خلق تآزر بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وتقليل الأزدواجية في المهام.

**كتبت: ولاء النجار**  
عاد ملف دمج وفصل الوزارات للواجهة مرة أخرى بعد التعديل الوزاري الجديد، في ظل سعي الحكومة لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة المؤسسية، وتوحيد الجهود، وتقليل التداخل بين الاختصاصات.

وبينما ترى بعض الآراء أن الدمج أداة إصلاح ضرورية تفرضها متغيرات المرحلة، يحذر آخرون من تداعياته على الاستقرار الإداري وتخصص الحقائق الوزارية، في نقاش يعكس تباين الرؤى حول الشكل الأمثل للحكومة في المرحلة المقبلة.

شهدت التجارب الحكومية على مدار السنوات الماضية حركة مستمرة من عمليات دمج وفصل الوزارات وإعادة هيكلتها، وذلك في سياق سعي الحكومة إلى تحسين كفاءة الأداء، وتوحيد الجهود، وتقليل التداخل بين الاختصاصات بين مختلف الجهات التنفيذية، وتبنيان دوافع هذه التغييرات بين الاستجابة لمتطلبات إصلاحات إدارية واقتصادية، وبين الحاجة إلى هيكلة الحكومة بما يتواءم مع أولويات الدولة في مراحل زمنية مختلفة.

## تخلص من الانكماش ورفع مساهمته في الناتج المحلي..

## الصناعات التحويلية «رافعة أساسية» لنمو الاقتصاد المصري

إن أهم المطالب هو استمرار الدعم الحكومي للمصنعين من خلال حوافز وتمويلات ميسرة، ما سيسهم في تعزيز الإنتاج المحلي والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية.

ووفقاً لخطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، سيقود القطاع الخاص نحو ٨٢٪ من إجمالي الاستثمارات في الصناعة التحويلية، مما يؤكد دوره الحيوي في دفع النمو الصناعي.

كما أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات الصادر عن ستاندر أند بورز لجلوبل أن النشاط الصناعي في القطاع الخاص غير النفطي سجل أقوى أداء له خلال خمسة أعوام في نوفمبر ٢٠٢٥، مما يشير إلى تحسن ظروف الأعمال وارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة.

وقال محمد عبد الفتاح، رجل أعمال في قطاع الكيماويات: «نحن على أعتاب مرحلة جديدة من الفرص التصديرية، خصوصاً في المواد الكيماوية الأساسية والمواد الوسيطة للصناعات الطبية والغذائية، لكننا بحاجة إلى نظام دعم لوجستي وتشريعي يجعل المنتج المصري أكثر جاذبية في وجه المنافسة العالمية».

رغم هذه الإشارات الإيجابية، حذر بعض الخبراء من أن مجموعة من التحديات الهيكلية - مثل ضرورة تطوير تكنولوجيا الإنتاج وتعميق التكامل الصناعي - لا تزال عائقاً أمام تحقيق النمو الكامل، خصوصاً في ظل المنافسة على مستوى الأسواق الدولية. لكن تظل الخطة الوطنية للصناعة تحل أولوية استراتيجية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تسعى إلى مضاعفة قدرة التصنيع وزيادة القوى العاملة بنحو ٢٠٪ من إجمالي العمالة بحلول ٢٠٣٠.



تحقيق معدل نمو في قيمة الإنتاج الصناعي بنسبة تقارب ٨٪، وصولاً إلى نحو ٦,٨ تريليون جنيه من قيمة الإنتاج بحلول هذا العام، مع ضخ استثمارات صناعية بقيمة ٢٥٢,٨ مليار جنيه، ومساعدى تعميق التصنيع المحلي خصوصاً في الصناعات ذات القدرة التصديرية.

كما أكد عدد من ممثلي الصناعة ورجال الأعمال المصريين أن زيادة الإنتاج الصناعي ليست مجرد رقم في الإحصاءات الحكومية، بل تتطلب شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، وفي تصريحات خاصة للبورصجية، قال مصنعون

الزجاج، البطاريات، واستخدام الطاقة الشمسية داخل التصنيع، وذلك في إطار الاستراتيجية الصناعية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٣٠. وأظهر تقرير رسمي آخر أن الصادرات الصناعية (منتجات نصف مصنعة وتامة الصنع) ارتفعت بنسبة ٨,٨٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل إلى ٢٢,٥ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٢/٢٠١٤، في مؤشر يعكس قوة السلع المصرية في الأسواق الخارجية.

ووفق بيانات وزارة الصناعة، يهدف برنامج التنمية الصناعية في خطة ٢٠٢٥/٢٠٣٠ إلى

وهو مؤتمر المؤتمر السنوي الثالث للصناعة (IMCE) برعاية رئاسة الجمهورية، أكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مديولى أن مصر تستهدف رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٪ إلى ما بين ٢٠٪ و٢٥٪، مع الاعتماد على التوسع في الصناعات التحويلية وتوطين سلاسل القيمة المحلية.

وسلمت وزارة الصناعة الضوء على أن حجم المناطق الصناعية ارتفع إلى ١٤٧ منطقة بنهاية ٢٠٢٤، بزيادة ٢١,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٤، إضافة إلى إطلاق ٢٢ صناعة وإعادة تشمل مجالات مثل

**كتبت: مروة ابوالمجد**  
برز قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية كرافعة أساسية للنمو الاقتصادي، في خضم محاولات الاقتصاد المصري للتعايش بعد سنوات من التحديات المحلية والإقليمية، مسجلاً أداءً قوياً عبر العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ورافعاً مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات غير مسبوقة منذ الانكماش المسجل في الأعوام الماضية.

وبينما يحقق قطاع الصناعات التحويلية في مصر معدلات نمو قوية، ويثبت دوره كمحرك مركزي للتعايش الاقتصادي، فإن الدعم الهيكلي من الحكومة والسياسات الجاذبة للاستثمار - إلى جانب رؤية واضحة لتصدير الصناعات الثقيلة إلى الأسواق الأفريقية والعالمية - قد يشكلان نقطة تحول جوهرية في وضع مصر على خريطة التصنيع العالمي.

وفي تقرير رسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، سجل القطاع الصناعي غير البترولي نمواً وصل إلى ١٦,٣٪ في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنة بالانكماش الذي بلغ -٣,٩٪ في نفس الربع من العام السابق، ليكون هذا التعافي أحد أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المصري خلال تلك الفترة.

وساهم هذا النمو في القطاع الصناعي غير النفطي ساهم بما يقرب من ١,٨٢ نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، في مؤشر واضح على استدامة التعافي ودور الصناعة في دفع النمو الاقتصادي العام.

## ارتفاع الطلب يخلق «قوائم انتظار»..

## السياتك والعملات الذهبية بـ«الحجز»

يعادل زيادة قدرها ١٦٠٠ جنيه، ليبلغ ٧٥٠٠ جنيه، قبل أن يعاود التراجع إلى مستويات قرب ٦٦٧٠ جنيهها.

وأكد سيد زكريا، أمين اللجنة النقابية لصياغ مصر، وجود نقص حاد في السياتك الذهبية بالسوق المحلية، موضحاً أن تسليم السياتك يتم حالياً من خلال نظام الحجز المسبق، بمتوسط فترات تسليم تتراوح بين ١٠ و١٥ يوماً من تاريخ التعاقد. وأشار إلى أن الحجز يتم بسعر يوم التعاقد، بينما يتم شراء الذهب في اليوم نفسه والتسليم لاحقاً، لافتاً إلى أن السبب الرئيسي وراء تأخر التسليم يتمثل في زيادة الطلب بصورة تفوق القدرات الإنتاجية الحالية للمصانع.

وأوضح زكريا أن مصانع إنتاج السياتك تعمل بأقصى طاقتها خلال الفترة الراهنه، لكنها لا تزال عاجزة عن تلبية الطلب المتصاعد، خاصة بعد اتجاه عدد كبير من المواطنين إلى تحويل مدخراتهم النقدية إلى ذهب، عقب فك الشهادات الادخارية وسحب السيولة من البنوك. وقال نادر نجيب، السكرتير العام السابق لشعبة الذهب، إن سوق السياتك في مصر يشهد ضغطاً متزايداً على جانب العرض نتيجة الارتفاع الكبير في الطلب خلال الأسابيع الماضية، ما انعكس في إطالة فترات تسليم السياتك لدى أغلب الشركات، وأوضح أن بعض الشركات كانت تسلم الطلبات خلال نحو ١٥ يوماً في السابق، إلا أن مدد التسليم ارتفعت حالياً لتتراوح بين ١٥ و٢٠ يوماً، وقد تمتد لفترات أطول وفقاً لتقديرات كل شركة.

وأشار نجيب إلى أن جميع الشركات المنتجة

تغيراً واضحاً في نمط الطلب، مع تراجع الإقبال على المشغولات الذهبية مقابل تآمي الطلب على أدوات الادخار والاستثمار.

وارتفع سعر جرام الذهب عيار ٢١، الأكثر تداولاً في مصر، بنحو ٢٧٪ خلال يناير، بما



وموتقة، وأن السعر المثبت وقت التعاقد ملزم للطرفين، صعوداً أو هبوطاً.

بيانات الطلب تعكس حجم التحول في السوق؛ إذ بلغت مشتريات المصريين من الذهب ٤٥,١ طن خلال عام ٢٠٢٥، متراجعة بنحو ١٪

غير أن هذا المشهد لم يستمر طويلاً على السياتك والجنبيات الذهبية، عبر تسجيل أسماء العملاء وسداد مبالغ مالية جزئية أو كاملة، وفق أسعار يوم التعاقد، وذلك في ظل ارتفاعات سعرية متتالية وزيادة الطلب مقابل تراجع المعروض.

وتصوّر الخلاف الأساسي حول مبدأ الالتزام بالسعر وقت الحجز، فالمشتركون يرون أن عدم استلام الذهب فعلياً يمنحهم الحق في العدول عن الشراء، لا سيما مع تراجع الأسعار، في حين يتمسك التجار بأن الحجز تم باتفاق واضحة

أدت التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار الذهب ملياً وعالمياً خلال الأسابيع الماضية إلى إعادة تشكيل مشهد سوق الذهب في مصر، مع تصاعد غير مسبق في الطلب على السياتك والعملات الذهبية، وظهور ظاهرة «قوائم الانتظار» والحجوزات المسبقة، التي تحولت بدورها إلى محور خلاف بين التجار والمشترين، في ظل فجوة متزايدة بين حجم الطلب والطاقة الإنتاجية المتاحة.

وخلال الفترة الأخيرة، لجأ عدد كبير من تجار الذهب إلى تطبيق نظام الحجز المسبق على السياتك والجنبيات الذهبية، عبر تسجيل أسماء العملاء وسداد مبالغ مالية جزئية أو كاملة، وفق أسعار يوم التعاقد، وذلك في ظل ارتفاعات سعرية متتالية وزيادة الطلب مقابل تراجع المعروض.

غير أن هذا المشهد لم يستمر طويلاً على السياتك والجنبيات الذهبية، عبر تسجيل أسماء العملاء وسداد مبالغ مالية جزئية أو كاملة، وفق أسعار يوم التعاقد، وذلك في ظل ارتفاعات سعرية متتالية وزيادة الطلب مقابل تراجع المعروض.

تفاؤل في البورصة باختياره وزيراً للاستثمار..

## «محمد فريد».. «سفير سوق المال» لدى الحكومة



كتب: طه نبيل

وافق مجلس النواب المصري على التعديل الوزاري في حكومة الدكتور مصطفى مدبولي، والذي شمل تعيين محمد فريد صالح وزيراً للاستثمار والتجارة الخارجية، في خطوة تعكس توجه الدولة نحو تعزيز دور الاستثمار وتطوير سوق المال. ويأتي هذا التغيير في توقيت تشهد فيه البورصة المصرية توسعاً في أدوات التمويل وتفعيل المشتقات المالية، إلى جانب جهود حكومية لتسريع برنامج الطروحات وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويمتلك محمد فريد صالح خبرة واسعة في سوق المال المصري، حيث لعب دوراً بارزاً في تطوير البنية التشريعية والتكنولوجية للبورصة، وتعزيز أدوات التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين.

ويرى خبراء سوق المال، أن انتقاله إلى وزارة الاستثمار قد يساهم في تعزيز التنسيق بين السياسات الحكومية ومتطلبات السوق، بما يدعم زيادة السيولة وتحسين بيئة الاستثمار.

من جانبه قال هشام حسن، خبير أسواق المال، إن تعيين محمد فريد صالح وزيراً للاستثمار يمثل خطوة إيجابية، مشيراً إلى أن أداءه السابق في سوق المال كان واضحاً وإيجابياً منذ توليه مسؤولية الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأوضح أن الوزير الجديد استطاع خلال فترة عمله في الهيئة تحقيق نمو ملحوظ في السوق، والمساهمة في تطوير البورصة المصرية وإدخال أدوات مالية جديدة، مثل المشتقات المالية، وهو ما يعكس امتلاكه رؤية استراتيجية قائمة على التوسع والتطوير والنمو. وأضاف أن المرحلة المقبلة قد تشهد فترة إيجابية جيدة للبورصة المصرية، في حال استمرار نفس النهج الإصلاحية داخل وزارة الاستثمار. مؤكداً في الوقت ذاته أن النتائج ليست مرهونة بشخص واحد فقط، بل تعتمد على منظومة اقتصادية متكاملة تشمل سياسات الحكومة والوزارات المختلفة ورئاسة الحكومة.

فرصاً كبيرة للنمو، لكنها تحتاج إلى إدخال قطاعات جديدة غير ممثلة بشكل كافٍ في البورصة، بما يتيح للمستثمرين خيارات أوسع ويعزز تنوع الاستثمارات. وأوضح أن الفترة الأخيرة شهدت زيادة ملحوظة في مشاركة المؤسسات الأجنبية والمستثمرين الأفراد، مدفوعة بتراجع أسعار الفائدة وظهور أدوات استثمارية بديلة، مثل صناديق الاستثمار، التي جذبت شرائح جديدة من المستثمرين.

وأكد رفيق أن تشييط البورصة في المرحلة المقبلة يتطلب الجمع بين الطروحات الجديدة، وتطوير الأدوات المالية، وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يضمن استدامة الزخم وتحقيق نمو طويل الأجل للسوق.

وتيرة الطروحات، مؤكداً أن السوق يحتاج إلى محفزات مستمرة للحفاظ على النشاط. وإن الزخم الحالي في السوق لا يمكن استدامته دون طرح شركات جديدة وتوسيع قاعدة الأدوات الاستثمارية، مشيراً إلى أن الطروحات والأدوات المالية الحديثة تمثل العاملين الأكثر تأثيراً في تحفيز التداول وزيادة السيولة.

وأضاف أن استقرار سعر الصرف وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي يمثلان عوامل داعمة لأداء البورصة، موضحاً أن السوق يُعد مرآة للاقتصاد، وبالتالي فإن أي تحسن في معدلات النمو والاستقرار المالي ينعكس مباشرة على أداء الأسهم. وأشار إلى أن السوق المصرية تمتلك

الحكومية والخاصة. وأكد رفيق أن وجود محمد فريد في وزارة الاستثمار قد يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز مشاركة الأفراد والمؤسسات في السوق، متوقفاً أن ينعكس ذلك إيجابياً على أداء الشركات المدرجة وجاذبية البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة. وأشار إلى أن الوزير الجديد يمتلك رؤية أكثر واقعية في التقييم والترويج، بما يساعد على تحقيق توازن بين طموحات الحكومة ومتطلبات السوق، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على نجاح خطط الطرح والاستثمار.

وأوضح مينا رفيق أنه لاستمرار الزخم في البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة يتطلب توفير أدوات مالية جديدة وتسريع

الاستثمار يُعد من الأخبار الإيجابية للسوق، نظراً لخلفيته في البورصة والرقابة المالية، مؤكداً أن وجود وزير استثمار لديه خبرة مباشرة في سوق المال يمثل عاملاً مهماً لدعم أداء البورصة. وأوضح رفيق أن فترة تولي محمد فريد الهيئة العامة للرقابة المالية شهدت تحسناً ملحوظاً في أداء السوق مقارنة بالفترات السابقة، مشيراً إلى أن السوق اكتسب قدراً أكبر من الثقة خلال تلك المرحلة.

وأضاف أن الوزير الجديد يمتلك خبرة مهمة في ملفات الترويج الاستثماري والتقييمات، وهو ما قد يمنحه دوراً محورياً كحلقة وصل بين الحكومة وسوق المال، بما يساعد على تسريع برنامج الطروحات

وأشار إلى أن تولي شخصية ذات خلفية في سوق المال وزارة الاستثمار يمثل حافزاً نفسياً مهماً للمستثمرين، خاصة الأفراد، إذ يبرز الثقة في السوق ويخلق حالة من التفاؤل بشأن مستقبل البورصة. وأكد حسن أن تأثير الوزير الجديد سيظل مرتبطاً بقدرة الاقتصاد الكلي على دعم تنفيذ السياسات الجديدة، مشيراً إلى أن نتائج التغيير الوزاري ستوضح تدريجياً وفقاً لقرارات الاقتصاد وأجندة الحكومة.

دفعاً قوية للبورصة وبرنامج الطروحات من جانبه، قال مينا رفيق، خبير أسواق المال، إن تولي محمد فريد صالح وزارة



## تدرس التوسع في السعودية.. «بايونيرز» تتقدم للحصول على رخصة المنتجات المالية

كتب: حنان محمد، أكد محمد عصام، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «بايونيرز» لتداول الأوراق المالية والسندات، أن الشركة تدرس بعناية التوسع في السوق السعودية منذ ٢٠٢٥ في تنفيذ برامج للتثقيف المالي بالتعاون مع الحكومة وتحت مظلة هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية. وخلال اللقاء مع عدد من الجامعات الحكومية والخاصة لتدريب الطلاب عبر محاضرات وندوات، إلى جانب تدشين وحدة متخصصة باسم «HIVE» داخل الشركة لتأهيل الشباب على الاستثمار والعمل في السوق المالية. وأشار إلى أن الشركة تعمل حالياً على تطوير جودة خدمة العملاء عبر منصة تكنولوجية مستقلة تمكن العميل من إنجاز عدد من الخدمات ذاتياً دون الرجوع إلى موظفي الشركة، بما يساهم في تقليل الوقت ورفع كفاءة الخدمة خلال ٢٠٢٦.

وبشأن التوسع الجغرافي داخل مصر، أوضح «عصام» أن الشركة تنتظر موافقة هيئة الرقابة المالية على افتتاح ثلاثة فروع جديدة، فروع في الصعيد وفرع في القاهرة، ليصل عدد فروع «بايونيرز» إلى أكثر من ٢٠ فرعاً، موزعة بين القاهرة والإسكندرية وعدد من المحافظات.

وكشف الرئيس التنفيذي أن الشركة نفذت صفقات بقيمة نحو ٥,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، وتستهدف تنفيذ صفقات جديدة خلال ٢٠٢٦ ضمن خطتها التوسعية.

وأكد «عصام» على أهمية التنسيق المستمر بين الجهات الرقابية وهيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية، معتبراً أن هذا التنسيق يساهم في حماية السوق وتحقيق توازن بين تنظيم النشاط وتحفيز الاستثمار.

وأضاف حجازي أن المبادرة التمولية الموحدة التي تستهدف توفير تمويلات تصل إلى مليار دولار خلال خمس سنوات، تمثل دفعة قوية لمنظومة ريادة الأعمال، خاصة مع اعتمادها على آليات استثمار مشترك وضمانات تمويلية بالتعاون مع صناديق رأس المال المخاطر. وأشار إلى أن تخصيص برامج لدعم الشركات الناشئة في مرحلة التوسع يعكس توجه الدولة نحو بناء شركات قادرة على ترحيلها في البورصة أو التخرج الاستراتيجي، بما يرسخ مكانة مصر كمركز إقليمي لريادة الأعمال.

واختتم الخبراء بالتأكيد على أن «ميثاق الشركات الناشئة» لا يقتصر على كونه وثيقة تنظيمية، بل يمثل خريطة طريق اقتصادية متكاملة، تربط بين التحديات التكنولوجية والحلول الابتكارية، وتعزز تنافسية الاقتصاد المصري إقليمياً ودولياً، وتدفع نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة، تقوده العقول الشابة والشركات الناشئة.

## أداة استراتيجية لدعم الاستثمار.. «ميثاق جديد» بين الدولة والشركات الناشئة



رامي حجازي



وليد جاب الله



عمرو عبده

وأضاف حجازي أن المبادرة التمولية الموحدة التي تستهدف توفير تمويلات تصل إلى مليار دولار خلال خمس سنوات، تمثل دفعة قوية لمنظومة ريادة الأعمال، خاصة مع اعتمادها على آليات استثمار مشترك وضمانات تمويلية بالتعاون مع صناديق رأس المال المخاطر.

وأشار إلى أن تخصيص برامج لدعم الشركات الناشئة في مرحلة التوسع يعكس توجه الدولة نحو بناء شركات قادرة على ترحيلها في البورصة أو التخرج الاستراتيجي، بما يرسخ مكانة مصر كمركز إقليمي لريادة الأعمال.

واختتم الخبراء بالتأكيد على أن «ميثاق الشركات الناشئة» لا يقتصر على كونه وثيقة تنظيمية، بل يمثل خريطة طريق اقتصادية متكاملة، تربط بين التحديات التكنولوجية والحلول الابتكارية، وتعزز تنافسية الاقتصاد المصري إقليمياً ودولياً، وتدفع نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة، تقوده العقول الشابة والشركات الناشئة.

وأوضح أن الشركات الناشئة تتمثل في قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، خاصة للشباب، حيث يؤدي توسع هذه الشركات إلى زيادة معدلات التشغيل وتحريك عجلة الاقتصاد القومي.

وأشار إلى أن الميثاق يتضمن آليات تهدف إلى تقليل المخاطر في المراحل الأولى من عمر المشروعات، بما يشجع المبتكرين على تحويل أفكارهم إلى كيانات اقتصادية ناجحة. ووصف رامي حجازي خبير أسواق المال، إطلاق «ميثاق الشركات الناشئة» بأنه تحول غير مسبوق في دعم ريادة الأعمال، ورسالة واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب حول جدية الدولة في تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال طويلة الأجل.

وأوضح أن اعتماد تعريف رسمي وموحد للشركات الناشئة يُعد خطوة تشريعية محورية، تمكن هذه الشركات من الاستفادة من الحوافز الحكومية، وتبني حالة الغموض التنظيمي التي واجهت العديد من رواد الأعمال في السابق.

أن التحول الرقمي لعب دوراً محورياً في تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، ما أتاح للشباب إطلاق مشروعاتهم دون عوائق بيروقراطية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، اتساقاً مع مستهدفات «رؤية مصر ٢٠٣٠».

وأكد الدكتور وليد جاب الله عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء، أن ميثاق الشركات الناشئة يمثل خطوة تنظيمية بالغة الأهمية تعيد ضبط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، لا سيما في قطاع يتميز بمعدلات نمو مرتفعة ومخاطر استثمارية عالية.

وأوضح أن الشركات الناشئة تُعد محركاً رئيسياً للنمو في الاقتصاد الحديث، وأن وجود إطار منظم يحدد الأدوار والمسؤوليات يساهم في تحفيز نشاط القطاع الخاص، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع توفير بيئة قانونية واضحة تحمي المستثمرين ورواد الأعمال. وشدد جاب الله على أن العائد الأهم

كتبت: ولاء النجار، في خطوة تعكس تحولاً استراتيجياً في مسار التنمية الاقتصادية، أطلقت الدولة المصرية «ميثاق الشركات الناشئة» باعتباره إطاراً وطنياً متكاملًا يهدف إلى تمكين رواد الأعمال وتعزيز مناخ الاستثمار، وبناء اقتصاد حديث قائم على المعرفة والابتكار، ويأتي الميثاق تنويهاً لرؤية الدولة التي تضع الشباب والعقول المبدعة في قلب عملية التنمية، وتسعى إلى تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشروعات إنتاجية قادرة على المنافسة محلياً ودولياً.

وأكد خبراء الاقتصاد وأسواق المال، أن الميثاق يمثل نقطة تحول حقيقية في العلاقة بين الدولة وقطاع الشركات الناشئة من خلال توفير بيئة تشريعية وتمويلية وتنظيمية أكثر مرونة، بما يدعم النمو السريع لهذا القطاع الحيوي، ويعزز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.

وأوضح الخبير الاقتصادي عمرو عبده أن «ميثاق الشركات الناشئة» يجسد التطبيق العملي لرؤية القيادة السياسية التي تعتبر الشباب والابتكار محركاً رئيسياً للتنمية المستدامة، مشيراً إلى أن الحكومة المصرية تعاملت مع الميثاق باعتباره أداة استراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على التكيف مع المتغيرات العالمية. وأضاف أن إعداد الميثاق جاء نتيجة جهد جماعي واسع النطاق، انطلق منذ مؤتمر «رايز أب ٢٠٢٤»، وشارك فيه عشرات الجهات الوطنية ومئات المبتكرين ورواد الأعمال عبر سلسلة طويلة من جلسات الحوار والدراسات المتخصصة، بهدف تبسيط تأسيس الشركات الناشئة، وتنظيم أوضاعها القانونية ودمجها في منظومة الاقتصاد الرقمي والصناعي.

وأشار عبده إلى أن الميثاق يفتح آفاقاً أوسع أمام صغار المستثمرين ورواد الأعمال، سواء داخل مصر أو خارجها، عبر آليات أكثر مرونة وسهولة، موضحاً

# صافي أرباح «بنك القاهرة» تتجاوز 16 مليار جنيه بنمو 30%

٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤٨٣ مليار جنيه بنهاية العام السابق.

وسجلت إجمالي محفظة القروض ٢٥٨ مليار جنيه مصري ارتفاعاً بنحو ١١٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٥، وجاء النمو مدفوعاً بزيادة في قروض الشركات والبنوك بمبلغ ١٧.١ مليار جنيه و١٢.٥ مليار جنيه في قروض الأفراد. ارتفعت ودائع العملاء بنحو ٤٠١ إلى ٤٠١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضي بنسبة، واستحوذت ودائع العملاء الأفراد على ٦٠٪ من إجمالي الودائع، بينما استحوذت ودائع الشركات والمؤسسات على ٤٠٪ من إجمالي الودائع في نهاية العام المالي ٢٠٢٥.

بلغت القروض غير المنتظمة ٣٠.٦٪ من إجمالي محفظة القروض، كما بلغت نسبة تغطية مخاطر القروض غير المنتظمة ١٨٥٪، حيث بلغ رصيد مخصصات خسائر القروض ١٧.٤ مليار جنيه مصري بنهاية العام المالي ٢٠٢٥.

وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال ١٨.٤٢٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، كما بلغت نسبة معيار كفاية رأس المال ٢٠٢.٠٦٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٥.



كتبت- منال عمر،

ارتفع صافي أرباح بنك القاهرة بعد الضرائب بنحو ٣٠٪ خلال ٢٠٢٥ على أساس سنوي إلى ١٦.١ مليار جنيه، وفق بيان للبنك اليوم حول القوائم المالية. وارتفع صافي الدخل من العائد بنسبة ٢١٪ ليزيل إلى ٢٤.١ مليار جنيه. ونتج ذلك عن زيادة عوائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة ١٦٪، وزيادة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ١٣٪. وأوضح بيان البنك أن صافي الأرباح والعمولات ارتفع بنسبة ١٠٪ خلال ٢٠٢٥ على أساس سنوي إلى ٦.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ٥.٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٤. وارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى ٤١.٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٤.٧ مليار جنيه بنهاية العام السابق ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٢٠٪. وارتفعت المصروفات الإدارية بنهاية العام المالي ٢٠٢٥ بقيمة ٢.٨ مليار جنيه مصري بنسبة ٢٦٪ مقارنة عام ٢٠٢٤. ويجسب بيان البنك، فإن إجمالي الأصول زادت بنسبة ١٠٪ خلال ٢٠٢٥ على أساس سنوي إلى ٥٣٣ مليار جنيه بنهاية العام المالي

افتتح فرعها بالرياض..

## «الأهلي» أول بنك مصري في السعودية

الخدمة التي سيقدمها البنك، إضافة إلى الحفاظ على الهوية المؤسسية المتميزة للبنك في كافة تصميمات الفرع وتأثيته.

ولفت أبو الفتوح إلى حرص البنك على التواجد في المملكة من خلال افتتاح فرع له، يهدف إلى خدمة الشركات المصرية والسعودية العاملة بالمملكة، خاصة في ضوء وجود استثمارات متبادلة بين السعودية ومصر.

ومن جانبه أضاف هشام السفتي أن هذا الفرع لا يتميز بموقعه الحيوي فقط، بل يعد جزءاً من رؤية البنك الأهلي المصري لتواجهه الاستراتيجية في المنطقة العربية، كما يعد حجر الزاوية لتحقيق الانسجام والتناغم في سياسة البنك الساعية لتحقيق الانتشار خارج مصر.

إضافة إلى الخدمات التي سيقدمها كونه ليس مجرد فرع مصرفي تقليدي، بل مركزاً متكاملًا يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات التي تلبي احتياجات العملاء في المملكة من خلال خدمات مصرفية مقدمة للشركات، وفق الصفتي.

وأوضح أن الفرع يقدم أيضاً عمليات تمويل التجارة، حيث يطعم البنك من خلال هذا الفرع إلى دعم المستثمرين من الشركات المصرية والسعودية والعربية لتحقيق متطلباتهم المصرفية، وتوسيع نطاق الخدمات والتواجد في أسواق جديدة.

وكذلك تسهيل وتعزيز العمليات التجارية والاستثمارات البنكية بين مصر والسعودية، وهو الأمر الذي سيسهم في تعزيز الشراكة بين البلدين، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية للشركات الراغبة في الاستثمار.



المصري بالرياض، وكذلك اختيار أفضل الكوادر البشرية في سوق العمل، حيث تم تدريب تلك الكوادر لضمان أعلى معدلات الجودة في

البلدين. وأشار يحيى أبو الفتوح إلى تطبيق أحدث التقنيات في العمل المصرفي في البنك الأهلي

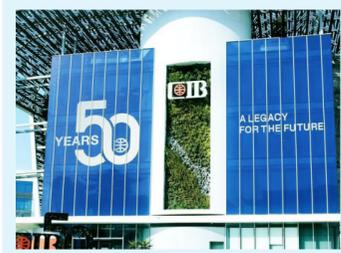
للفرض المتوقع الاستفادة منها بالسوق السعودية، حيث أن تلك العلاقات تستمد قوتها من ثوابت ظلت تشكل ركناً أساسياً في تعزيز الترابط بين

وأكد التركي أن التواجد الاستراتيجي للبنك الأهلي في السعودية يدعم بشكل كبير العلاقات الاقتصادية والاستثمارات بين البلدين استناداً

احتفل البنك الأهلي المصري بافتتاح الفرع الأول في السعودية بالعاصمة الرياض حيث بدأ العمل الفعلي في السادس عشر من أكتوبر الماضي، وذلك بعد حصول البنك على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي «ساما» على مزاولة العمل المصرفي في المملكة. حضر حفل الافتتاح، وفق بيان البنك اليوم، الدكتور خالد بن وليد الظاهر نائب محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»، ومحمد الأتري الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وإيهاب أبو سريع سفير مصر بالمملكة، وسهي التركي ويحيى أبو الفتوح نائباً الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وهشام السفتي، رئيس المؤسسات المالية والخدمات المالية الدولية التنفيذي، وفرع العمل المختصة بالبنك الأهلي المصري.

وخلال مراسم الافتتاح أكد محمد الأتري أن افتتاح البنك الأهلي المصري (الرياض) جاء في إطار استراتيجية البنك لتوسيع نطاق خدماته وتعزيز تواجده الدولي وتوجيهاً للعلاقات المتميزة بين البلدين، حيث تجمع مصر والسعودية وشركاقتصاداً واستثمارية قوية، كما يشهد التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين تطوراً كبيراً في كافة المجالات والأصعدة. وأضافت سهي التركي أن اختيار البنك لتواجد في السعودية بفرع الرياض هو امتداد طبيعي لتلك العلاقات المتميزة، حيث تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الشركاء الاقتصاديين لمصر، وهي من أكبر الدول العربية من حيث حجم الاستثمارات في مصر، تغطي كافة المجالات الإنتاجية والخدمية.

## إدراج «التجاري الدولي» ضمن دراسة عالمية لمنصة UdemBusiness



تم إدراج البنك التجاري الدولي مصر ضمن دراسة حالة عالمية بالتعاون مع منصة UdemBusiness، المنصة العالمية الرائدة في تسريع تبعية المهارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وذلك تقديراً لتجارب البنك التجاري الدولي مصر في تطوير وتسريع منظومة التعلم والتطوير الرقمي لديه باعتباره أكبر بنك قطاع خاص في مصر. وتسلط دراسة الحالة الضوء على النهج الإبداعي الذي يتبناه البنك التجاري الدولي في تسمية رأس المال البشري، والتزامه الراسخ ببناء ثقافة مؤسسية قادرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية، بما يعزز مرونة المؤسسة وقدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي في مصر.

كما تستعرض الدراسة، وفق بيان له اليوم، رؤية البنك التجاري الدولي في الاستثمار بالموارد البشرية باعتبارها أحد أهم الأصول الاستراتيجية، لا سيما في بيئة عمل تضم أجيالاً متعاقبة وتشهد طلباً متزايداً على أنماط التعلم الذاتي والرقمي، وتناولت الدراسة أيضاً التحديات التي واجهها البنك، والآليات المبتكرة التي اعتمدها لتحويل تلك التحديات إلى فرص حقيقية للنمو وبناء القدرات المؤسسية.

وفي هذا السياق، قام البنك بدمج منصة Udem Business ضمن منظومة التعلم المؤسسي الخاصة به، بما أتاح للموظفين الوصول إلى مكتبة متكاملة من المحتوى التدريبي المتخصص للحصول على المهارات العالمية. وأسهم ذلك في تحديث أساليب التدريب التقليدية، وتذليل العقبات التي تعترض سير العمل اليومي، وتعزيز الأثر العملي لبرامج التطوير والتعلم المستمر. وتؤكد هذه الدراسة المكانة الرائدة التي يحتلها البنك التجاري الدولي في السوق المصرفي المصري، كما تعكس أن تبني نموذج مرن ومنهجي للتعلم الرقمي يعد ركيزة أساسية لتحقيق التميز المؤسسي، ودعم الاستدامة، وتقديم قيمة مضافة للعملاء في ظل بيئة تنافسية متغيرة. ويعكس هذا الإنجاز كذلك التزام البنك بتنمية مهارات الشباب من خلال تبني أساليب تعليمية مبتكرة تعتمد على الحلول الرقمية، ضمن برامجه الصيفية السنوية، بما يساهم في تأهيل الكوادر الشابة وإعدادها لسوق العمل باستخدام الأدوات المتقدمة ذاتها التي تعتمد عليها كبرى المؤسسات العالمية.

## «البنك الأهلي» يعزز التعاون مع الهلال الأحمر المصري والمجلس القومي للمرأة

الركائز الأساسية لعمله المؤسسي، ويحرص دائماً على الدخول في شراكات فعالة مع الجهات الوطنية المعنية بالعمل الإنساني والتنمية المجتمعية.

وأوضح أن توقيع هذا البروتوكول يأتي في إطار إيمان البنك بأهمية تكامل الجهود لدعم القضايا الإنسانية، وعلى رأسها دعم الأشقاء في غزة، وتمكين المرأة، وحماية الفئات الأولى بالرعاية، مؤكداً التزام البنك بمواصلة دعم المبادرات التي تحقق أثراً حقيقياً ومستداماً، وتسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز قيم التضامن والمسؤولية المجتمعية، وذلك اتسافاً مع استراتيجيته في مجال المسؤولية المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وأعربت الدكتورة أمل إمام، المدير التنفيذي للهلال الأحمر المصري، عن اعتزازها بالشراكات الاستراتيجية التي يوقها الهلال الأحمر المصري مع المؤسسات الوطنية، لما لها من دور محوري في تعزيز العمل الإنساني وتوسيع نطاق الاستفادة المجتمعية، مؤكداً أن هذه الشراكات تسهم في دعم الفئات المستحقة وتعزيز الاستجابة الإنسانية المستدامة.



الإقليمية أو الكوادر المحلية، فضلاً عن نشر ثقافة العمل التطوعي وبناء قدرات الشباب، وأكد محمد الأتري أن البنك الأهلي المصري يولي أهمية كبرى لدوره المجتمعي باعتباره أحد

وأشارت إلى أن الهلال الأحمر المصري، باعتباره جهازاً مسانداً للدولة في أوقات السلم والأزمات، يواصل أداء دوره الوطني والإنساني سواء على مستوى الاستجابة للأزمات

البروتوكول يمثل نموذجاً للتعاون البناء بين مؤسسات الدولة والجهات الوطنية، بما يعزز الشراكة المؤسسية ويعقق تكامل الجهود في مجالات العمل الإنساني والتنمية المجتمعية.

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون ثلاثي مع الهلال الأحمر المصري والمجلس القومي للمرأة، بهدف تعزيز الشراكة المؤسسية وتكامل الجهود في مجالات العمل الإنساني والتنمية المجتمعية، ودعم الفئات الأولى بالرعاية، إلى جانب تقديم قافلة إغاثية لدعم الأشقاء في غزة، ضمن مبادرة «دعم المرأة المصرية لتسقيتها الفلسطينية»، بما يعكس أهمية الشراكات الوطنية في الاستجابة للالتزامات الإنسانية وتعزيز التضامن المجتمعي.

وجاء ذلك بحضور الدكتورة مايا مرسى وزيرة التضامن الاجتماعي ونائبة رئيس الهلال الأحمر المصري، ومحمد الأتري الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والمستشارة أمل عمار رئيسة المجلس القومي للمرأة، والدكتورة سحر السنيابلي رئيسة المجلس القومي للطفولة والأمومة، والدكتور خالد حمدي رئيس جامعة الأهرام الكندية، إلى جانب عدد من قيادات الجهات الوطنية والأكاديمية.

وأكدت الدكتورة مايا مرسى أن هذا

## «بنك مصر»: 90% من المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول

الوضع القائم إلى أنظمة رقمية. وأكد أن أكثر من ٩٠٪ من المعاملات المصرفية تتم حالياً عبر تطبيق الهاتف المحمول، وهو ما ساهم في تغيير دور الفروع

لتصبح أقرب إلى Financial Advisor، حيث يتوجه العملاء للحصول على استشارات استثمارية بدلاً من تنفيذ المعاملات التقليدية. وأضاف منصور أن الحلول الرقمية التي يقدمها بنك مصر لا تقتصر على الأفراد فقط بل تشمل أيضاً المؤسسات المالية تستخدم هذه الحلول في سداد الضرائب والفواتير والالتزامات المختلفة.

وأكد أن نموذج التشغيل السريع يمثل عنصراً أساسياً في تطوير المؤسسات المالية المصرية، معرباً عن فخره بما تحققت داخل بنك مصر، ومشيراً إلى أن التجربة تمتد أيضاً إلى بنوك حكومية أخرى، في ظل دعم القيادات المؤسسية للتحويل الرقمي.



تغيير الفكر المؤسسي يؤدي إلى تمكين الفشل، مؤكداً أن التحويل الرقمي الحقيقي يتطلب إتقان العمليات بفكر مختلف وليس مجرد نقل

إلى أن غياب نموذج تشغيل موحد كان سيحول دون نجاح أي استراتيجية للتحويل. وأوضح أن الاعتماد على الرقمنة دون

المؤسسات الكبيرة التي تضم عشرات الآلاف من الموظفين تواجه تحدي يتمثل في اختلاف رؤى الإدارات تجاه التحويل الرقمي، مشيراً

قال عمرو منصور رئيس قطاع التحول الرقمي ببنك مصر، إن تطوير نموذج التشغيل داخل البنك يهدف إلى تسريع عملية اتخاذ القرار وتمكين الرقمنة بفكر مختلف، مؤكداً أن تغيير نموذج التشغيل كان قراراً صعباً وشجاعاً من الإدارة العليا لدعم التحول الرقمي.

جاء ذلك خلال مشاركته في الجلسة الأولى بعنوان: التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية: آفاق جديدة للمعاملات المالية المصرفية والتمويل الرقمي، والتي أدارها هاني حمدي العضو المنتدب لمباش تريد- إحدى جلسات مؤتمر الأهرام للتكنولوجيا المالية والتمويل Fintech & Finance ٢٠٢٦، والذي يعقد تحت رعاية رئاسة مجلس الوزراء والبنك المركزي المصري.

وأضاف منصور خلال كلمته بالجلسة الأولى بعنوان: التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، ضمن مؤتمر الأهرام للتكنولوجيا المالية والتمويل Fintech & Finance، أن

## مؤشر إيجابي لزيادة الثقة في الجنيه.. سر المستويات القياسية لصافي الأصول الأجنبية



كتبت- منال عمر:

أكد مصرفيون أن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية إلى أعلى مستوى قياسي لأول مرة منذ ١٤ عاما يرجع إلى زيادة زخم تدفقات النقد الأجنبي خاصة من الاستثمار الأجنبي غير المباشر في أذن الخزنة المحلية. ارتفع فائض صافي الأصول الأجنبية لدى بنك مصر «شاملا البنك المركزي والبنوك التجارية معاً» للمرة الرابعة بنحو ٧,٢٪ خلال ديسمبر على أساس شهري إلى نحو ٢٥,٤٨ مليار دولار، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

يمثل صافي الأصول الأجنبية ما تملكه البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلاً للتسييل في الأوقات التي يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته.

في مايو ٢٠٢٤ تحول صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية ككل إلى فائض لأول مرة منذ نحو ٢٨ شهراً بنحو ١٤,٢٩ مليار دولار بعد أن وصل تفافض المعجز إلى قرب ٢٩ مليار دولار بنهاية يناير ٢٠٢٤ بدعم تدفقات دولارات تطوير مشروع رأس الحكمة بالتعاون مع الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار.

وقال محمد عبد المال الخبير المصرفي، إن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية يعكس تراجع ضغوط عبء الالتزامات على البنوك مقابل زيادة الفائض من النقد الأجنبي لديها.

وأشار إلى أن خلال الفترة الأخيرة شهدت البنوك زيادة تدفقات النقد الأجنبي من المستثمرين الأجانب في أذن الخزنة المحلية وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإيرادات السياحة.

زاد فائض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي المصري للشهر السابع على التوالي

ليرتفع بنحو ١٢٪ خلال ديسمبر على أساس شهري إلى ١٣,٢ مليار دولار.

كما ارتفع فائض صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بمصر ارتفع بنحو ٣٪ على أساس شهري للمرة الرابعة على التوالي إلى نحو ١٢,١٨ مليار دولار بنهاية ديسمبر.

في سبتمبر الماضي أرجع البنك المركزي في أحد تقاريره ارتفاع فائض صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية إلى زيادة تدفقات موارد النقد الأجنبي من المستثمرين الأجانب وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وانعاش إيرادات السياحة وهو ما أرجعه المركزي إلى

الإجراءات الإصلاحية في مارس ٢٠٢٤. وأكدت سهر الدماطي الخبيرة المصرفية،

إن زيادة تدفقات الأموال الساخنة تعد مؤشراً إيجابياً لزيادة الثقة في الجنيه المصري وتحسين المؤشرات الاقتصادية.

وأشارت إلى أن دخول هذه الأموال بكثافة غير مقلق حيث محافظ البنك المركزي يقوم بتجنيبها بعيداً عن احتياطي النقد الأجنبي لتجنب استنزاف موارده وكذلك عدم زيادة الضغوط على الجنيه.

كان هشام عز العرب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي «CIB» قال في وقت

سابق إن معظم الأموال الساخنة- الاستثمار الأجنبي في أدوات الدين الحكومية- التي دخلت مصر غير موجودة في احتياطي النقد الأجنبي.

وأوضح أن هذا النهج يمثل تكراراً لما حدث قبل ذلك في عهد المحافظ الأسبق للبنك المركزي فاروق العقدة، عندما جرى تجنيبها حتى لا يكون لها تأثير عنيف على الاحتياطي في حالة خروجها.

تؤدي الأموال الساخنة في حدود مرونة كبيرة على سعر صرف الجنيه فعند تحول المستثمرين لصافي دخول يرتفع الجنيه مقابل

الدولار أما عندما يتحول اتجاه المستثمرين لصافي خروج يؤدي إلى حدوث ضغط على

الجنيه وتراجعها مقابل الدولار. ومن مخاطر الأموال الساخنة سرعة خروجها وتبعاتها السلبية على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

ووفقاً لآخر بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري، جذبت مصر استثمارات أجنبية في أذن الخزنة المحلية فقط بنحو ٣١,٢٢ مليار دولار خلال أول عام ونصف من

تحرير سعر الصرف، ليقترب إجمالي رصيد الاستثمارات في هذه الأدوات من ٤٥ مليار

دولار بنهاية سبتمبر الماضي.

قفزت تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال أول ١٠ أشهر من العام الحالي ٤٢,٨٪ إلى نحو ٣٢,٩ مليار دولار مقابل نحو ٢٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

عادت تدفقات تحويلات المصريين بالخارج مجدداً إلى شرائيها الأساسية في البنوك والصراف بعد القضاء على السوق السوداء وضبط سعر الصرف.



## 58 مليون يورو من CIB لـ «السويدي إيكتريك»

### لتنفيذ محطة توليد كهرباء بالمجر

التظيفة وحفظ الانبعاثات». وأضاف «نحن لا نعمل مشروعاً فقط، بل نشارك في بناء مستقبل أكثر استدامة، وندعم شركائنا في تنفيذ مشروعات ذات قيمة اقتصادية وبيئية طويلة الأجل».

وأضاف الجنائني أن هذه الشراكة تعكس توجه البنك التجاري الدولي نحو دعم الشركات المصرية الرائدة في توسعها العالمي، ويسرع مكانة البنك كشريك مصري موثوق في تمويل مشروعات التنمية المستدامة إقليمياً ودولياً.

وقال المهندس أحمد السويدي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة السويدي إيكتريك: «نواصل في تنفيذ مشروعات الطاقة الكبري وفق أعلى المعايير الدولية».

وأضاف أن شركتنا في تنفيذ أكبر محطة توليد كهرباء بنظام الدورة المركبة في المجر، والمجهزة لاستخدام وقود الهيدروجين، تؤكد التزامنا بتقديم حلول طاقة متقدمة ومستدامة تدعم أمن الطاقة وتسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون».

ويست هنجاريا باو (West Hungaria Bau - Kft)، وذلك بعد إسناد المشروع من قبل شركة إم في إم ماترا إنرجيا (MVM Matra Energia Zrt)، التابعة لـ الشركة المجرية القابضة للكهرباء (MVM).

ويتمثل هذا المشروع أول استثمار كبير لشركة السويدي إيكتريك في أوروبا، ومحطة محورية في استراتيجية توسعها العالمي.

كما يعد أكبر محطة توليد كهرباء بنظام الدورة المركبة في المجر منذ عقود، وأول محطة في البلاد جاهزة لاستخدام وقود الهيدروجين، حيث يمكنها دمج ما يصل إلى ٢٠٪ من الهيدروجين ضمن مزيج الوقود، بما يدعم التحول إلى الطاقة النظيفة ويعزز أمن الطاقة الأوروبي.

وقال عمرو الجنائني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي مصر (CIB): «باتت دعماً لهذا المشروع كأحد النماذج الواضحة على التزامنا بتعزيز التعاون المستمر ودعم شركائنا المستثمرين لشركة السويدي إيكتريك والعمل على التمويل المستدام وتشجيع الاستثمارات المسؤولة، خاصة المشروعات التي تتماشى مع التحول العالمي نحو الطاقة

أعلن البنك التجاري الدولي مصر (CIB) تمويل شركة السويدي إيكتريك لأنظمة مشروعات الطاقة لتنفيذ مشروع محطة توليد كهرباء بنظام الدورة المركبة في المجر، والذي يعد أكبر مشروع من نوعه في البلاد منذ عقود.

وتتمثل النشاط الرئيسي للمشروع في تصميم وتصنيع أقمشة بوليستر وأقمشة صناعية عالية الجودة، تستخدم كأساس في إنتاج الملابس المنزلية وملابس الرياضة للعلامات التجارية العالمية، بما يدعم سلاسل التوريد للأسواق الخارجية، وعلى رأسها السوق الأمريكي.

ومن المقرر إقامة المشروع في المنطقة الحرة العامة بالمعالمية - الإسكندرية، على قطعة أرض تبلغ مساحتها ٤٧,٣٤٥ مترًا مربعًا، بجوار الشركة الشقيقة أليكس أباريلز للأسواق الخارجية، بما يعزز التكامل الصناعي بين الشركتين.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع نحو ١٠٢ مليون دولار أمريكي، في حين يصل إجمالي التمويل المقدم من البنك التجاري الدولي - مصر إلى ٧٢ مليون دولار أمريكي، يتم صرفها على ثلاث مراحل، تبدأ بالمرحلة الحالية بقيمة ٣٥,٥ مليون دولار أمريكي، على أن يتم صرف باقي التمويل على مدار السنتين التاليتين وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

وتتقدّر التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع بنحو ٧٠٠ مليون يورو (٧٦٠ مليون دولار)، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع وبدء التشغيل التجاري في عام ٢٠٢٨، وذلك بعد انطلاق أعمال الإنشاء رسمياً والتي تمت مع مراسم وضع حجر الأساس في سبتمبر ٢٠٢٥.

ويُنفذ المشروع من خلال تحالف يضم كلا من السويدي إيكتريك، وشركة ستاتس كيبيريا (Status KPIA Zrt)، وشركة

## CIB يمول «باراديس للنسيج» لإقامة أكبر مصنع أقمشة صديقة للبيئة بالمنطقة الحرة بالإسكندرية



وتكتسب شهادة LEED أهمية استراتيجية لشركة باراديس للنسيج، خاصة في ظل كونها مصدراً رئيسياً للسوق الأمريكية، واستهدافها التعاون مع علامات تجارية عالمية بارزة، إذ تعد شهادات الاستدامة شرطاً أساسياً لتعزيز القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق الدولية.

ويتمثل النشاط الرئيسي للمشروع في تصميم وتصنيع أقمشة بوليستر وأقمشة صناعية عالية الجودة، تستخدم كأساس في إنتاج الملابس المنزلية وملابس الرياضة للعلامات التجارية العالمية، بما يدعم سلاسل التوريد للأسواق الخارجية، وعلى رأسها السوق الأمريكي.

ومن المقرر إقامة المشروع في المنطقة الحرة العامة بالمعالمية - الإسكندرية، على قطعة أرض تبلغ مساحتها ٤٧,٣٤٥ مترًا مربعًا، بجوار الشركة الشقيقة أليكس أباريلز للأسواق الخارجية، بما يعزز التكامل الصناعي بين الشركتين.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع نحو ١٠٢ مليون دولار أمريكي، في حين يصل إجمالي التمويل المقدم من البنك التجاري الدولي - مصر إلى ٧٢ مليون دولار أمريكي، يتم صرفها على ثلاث مراحل، تبدأ بالمرحلة الحالية بقيمة ٣٥,٥ مليون دولار أمريكي، على أن يتم صرف باقي التمويل على مدار السنتين التاليتين وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

البنك وقدرته على دعم التحولات الصناعية الكبرى التي تتبنى معايير الكفاءة الدولية، بما يضمن استمرارية تنافسية المنتج المصري صديق البيئة في الأسواق العالمية.

وأوضح أن تمويل مشروع شركة «باراديس للنسيج» يأتي ضمن استراتيجية البنك لدعم القطاعات الحيوية، دعم الاقتصاد الأخضر والمشروعات المتطورة التي تدمج بين التوسع الاستثماري والمسؤولية البيئية، بما يعزز من مكانة مصر كمركز صناعي إقليمي متطور.

وقال إيهاب محي الدين، مدير مجموعة ألبين كريسشنز، التي تضم شركتي أليكس أباريلز وشركة باراديس للنسيج، إن التمويل المصرفي يأتي في إطار تعزيز وتيرة العمل داخل المنطقة الحرة، واستكمال أعمال بناء أكبر وأحدث مصنع لصناعة أقمشة البوليستر، الذي يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن هذا التمويل يعكس ثقة القطاع المصرفي في خطط المجموعة وادورها المتنامي في دعم التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الدولية، تتماشياً مع رؤية فخامة رئيس الجمهورية لمر ٢٠٢٠، التي تستهدف زيادة الصادرات لتتجاوز ١٤٥ مليار دولار. وأكد أن هذا التمويل يجسد إيمان القطاع المصرفي ودعمه لجهود تعزيز التنمية الصناعية وتحسين البيئة الاستثمارية على مستوى الجمهورية بشكل عام، وفي المناطق الحرة بشكل خاص، مما يسهم في تحقيق توجهات الدولة ورؤية القيادة السياسية الرامية إلى تعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي.

أعلن البنك التجاري الدولي مصر توقيع اتفاقية شراكة وتمويل مع شركة باراديس للنسيج، وعدد من الشركات المرتبطة بالمشروع، لتمويل إنشاء أكبر مصنع لصناعة الأقمشة بالمنطقة الحرة العامة بالمعالمية - محافظة الإسكندرية، في خطوة تعكس التزام البنك بدعم المشروعات الصناعية الكبرى ذات البعد البيئي والتصديري.

ويستهدف المشروع، وفق بيان البنك اليوم إنشاء مصنع متكامل يعتمد على أحدث التقنيات والألات العالمية الصديقة للبيئة، بما يسهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز مفاهيم الاستدامة، حيث يعد المشروع الأول من نوعه في الشرق الأوسط الذي يسعى للتحول من شهادة LEED للاستدامة المعتدلة إلى مجال المباني والمشروعات المستدامة.

وأكد عمرو الجنائني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي بأن هذه الشراكة تجسد الدور الريادي للبنك كشريك استراتيجي لكبرى الكيانات الصناعية، ودعمه المستمر للمشروعات ذات القيمة المضافة العالية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

وأضاف الجنائني: إننا في نؤمن بأن مسؤوليتنا كأكبر بنك قطاع خاص في مصر تتجاوز تقديم الحلول التمويلية التقليدية؛ نحن نسعى لتمكين المشروعات القومية القادرة على المنافسة عالمياً وتحقيق طفرة في الصادرات المصرية. ويأتي هذا التمويل ليعكس قوة الملامة المالية

## ارتفاع الأصول إلى 208 مليار جنيه..

# «الإمارات دبي الوطني - مصر» يحقق 6 مليارات جنيه صافي أرباح في 2025

الرئيسية، حيث بلغ صافي الأرباح ٦,١ مليار جنيه مصري، بما يعادل أكثر من خمسة أضعاف مقارنة بسنة الأساس، مدفوعاً بتحسين ملحوظ في جودة الأصول وتوسع محفظة الائتمان». وأضاف الشافعي: «نواصل في بنك الإمارات دبي الوطني تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، مع الحفاظ على مستوى الكفاءة في إدارة رأس المال والسيولة. كما نحرص على تبني أفضل الممارسات المصرفية العالمية والاستثمار في تطوير الكفاءات البشرية».

وجدير بالذكر أن بنك الإمارات دبي الوطني - مصر هو مؤسسة مصرفية رائدة تابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني الإماراتية، وبدأ نشاطه في السوق المصري في يونيو ٢٠١٢، ويقدم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات من خلال شبكة تضم ٦٤ فرعاً على مستوى الجمهورية، مع تركيز استراتيجي على الحلول الرقمية والتجربة المصرفية المتطورة.

مليار جنيه لتقروض الأفراد مقابل ١٦,٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٩٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤. أما على صعيد الودائع، فقد ارتفعت إجمالي ودائع العملاء إلى ١٧٠ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٢٨,٢ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بمعدل نمو ٣٢٪، منها ١٠٠ مليار جنيه ودائع مؤسسات مقابل ٨٢,١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٢٢٪، و٧٠ مليار جنيه ودائع أفراد مقابل ٤٦,١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٥١٪، بما يعزز من متانة القاعدة التمويلية وتنوع أدوات التوظيف.

من جهته، صرح عمرو الشافعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر: «تتبع النتائج المالية المحققة نهاية عام ٢٠٢٥ نجاح الاستراتيجية الشاملة التي أطلقها البنك في ٢٠٢٢، والتي استهدفت تعزيز متانة المركز المالي، ورفع كفاءة الأداء التشغيلي، وتوسيع قاعدة العملاء، وقد انعكست بشكل فعال في تحقيق نمو استثنائي في مؤشرات الأداء



مقابل ٨,٤١ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ١٤٪، منها ٧٤ مليار جنيه لتقروض الشركات والمؤسسات مقابل ٦٧,٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة نمو ١٠٪، و٢٢

على متوسط الأصول (ROAA) ٣,٦٪، بينما سجلت نسبة التكلفة إلى الدخل ٢٠٪.

وعلى صعيد التوظيفات، بلغ إجمالي القروض والتسهيلات للملاءة نحو ٩٦ مليار جنيه مصري

جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٧,٤ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، محققة معدل نمو سنوي بلغ ٣٢٪، وسجل العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) ٢٣٪، والعائد

كشفت بنك الإمارات دبي الوطني - مصر، أحد البنوك الرائدة في القطاع المصرفي المصري، عن تحقيق نتائج أعمال قوية تعكس نجاح استراتيجيته القائمة على الريادة الرقمية والابتكار وتقديم حلول مصرفية واستثمارية متكاملة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة، وتساهم في تعزيز مكانته كشريك مالي موثوق يدعم النمو وحماية المدخرات والثروات.

وسجل البنك صافي أرباح قدره ٦,١ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٥,٣ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بمعدل نمو سنوي بلغ ١٥٪، فيما بلغ إجمالي الإيرادات ١٥,٢ مليار جنيه مصري مقابل ١٣,٦ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو ١٢,٥٪.

وعلى مستوى المركز المالي، ارتفعت إجمالي الأصول لتصل إلى ٢٠٨ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٥٩ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٣١٪، فيما ارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى ٢٢ مليار

أول قيادة نسائية تجلس على «كرسي الإسكان»..

## «رائدة المنتاوى» تبني آمال جديدة للمطورين العقاريين

كتبت - صفاء أرناؤوط:

تفاعل عدد كبير من المطورين العقاريين بتعيين المهندسة رائدة المشاوي في حقيبة الإسكان، مؤكداً أن هذا القرار يمثل خطوة استراتيجية تعكس رؤية القيادة السياسية في الدفع بكفاءات تمتلك القدرة على قراءة المتغيرات العالمية في صناعة التشييد والبناء. وعلق المهندس أمجد حسنين، على هذا القرار قائلاً إن هذا الاختيار سيعزز من أداء ودور السوق العقاري المصري، ويدعم بقوة جاذبية القطاع للاستثمار، خاصة في ظل خبرة «المنشاوي» الممتدة لأكثر من عشرين عاماً، والتي جعلت منها لاعباً أساسياً ومؤثراً في رسم ملامح العديد من المشروعات القومية الكبرى.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء قد كلف بتعيين المهندسة رائدة المشاوي وزيراً للإسكان خلفاً للمهندس شريف الشرييني لتصبح المنشاوي أول سيدة في التاريخ ترتع على عرش وزارة الإسكان. وأضاف حسنين، إن تقنا في قدرة المهندسة رائدة المشاوي على قيادة هذا الملف الحيوي تتبع من فهمها العميق للتحديات التي تواجه القطاع، وفدتها المشهودة على الموازنة بين خطط الدولة العمرانية وبين احتياجات السوق الخاص، موضحاً أن «المنشاوي» قادرة على استكمال مسيرة بناء المدن الجديدة من الجيل الرابع، وتوسيع نطاق مشروعات الإسكان



تحديات واستحقاقات تنموية..

## «ملفات ثقيلة» داخل «حقيبة وزيرة الإسكان»

كتب ادهم عبد الفتاح:

تمثل المهندسة رائدة على صالح المشاوي واحدة من أبرز القيادات التنفيذية في الحكومة المصرية، لتتولى حقيبة وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، في مرحلة تتسم بتحديات كبيرة واستحقاقات تنموية متسارعة. ويضع توليها المنصب عدداً من الملفات الاستراتيجية على رأس أولوياتها، في مقدمتها استكمال المشروعات القومية، وتعزيز كفاءة البنية التحتية، ودعم

الاستثمار، وضمان استدامة خطط التوسع العمراني. وتأتي متابعة واستكمال مشروعات البنية التحتية والمرافق في مقدمة الملفات المطروحة أمام الوزارة الجديدة، بما يشمل مياه الشرب والصرف الصحي، ومحطات المعالجة، وشبكات الطرق بالمجمعات العمرانية الجديدة، مع التأكيد على الالتزام بالجدول الزمني والمعايير الفنية. كما يظل ملف العاصمة الإدارية الجديدة أحد أهم المحاور، سواء من حيث استكمال

المرافق والخدمات، أو ضمان التكامل بين الجهات المختلفة بما يعزز كفاءة التشغيل وجذب الاستثمارات. وتمثل مدن الجيل الرابع والمجمعات العمرانية الجديدة ركيزة أساسية في استراتيجية الوزارة، حيث تعين الحفاظ على معدلات تنفيذ قوية للمشروعات السكنية والخدمية، وضمان جاهزية البنية الأساسية، وربط خطط الإسكان بالتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل ويظل استكمال مشروعات المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» ضمن الأولويات،

الوزارة نحو تطوير نظم إدارة المشروعات، والاعتماد على مؤشرات أداء واضحة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وضمان جودة التنفيذ. وتدرجت المشاوي في عدد من المناصب القيادية داخل وزارة الإسكان، من إدارة مكتب الوزير إلى وكيل أول الوزارة، ثم نائب وزير الإسكان، وصولاً إلى مساعد أول رئيس مجلس الوزراء لشؤون المتابعة، ما أكسبها خبرة واسعة في إدارة الملفات متعددة الأطراف والتنسيق بين الجهات التنفيذية المختلفة.

خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية والمرافق في القرى المستهدفة، بما يضمن تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف. من المنتظر أن يشهد ملف تسهيل إجراءات العمل أمام المطورين العقاريين أولوية خاصة، مع التركيز على تقليص البيروقراطية وتسريع إصدار التراخيص، بما يسهم في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية وضمان سرعة إنجاز المشروعات. وتعتمد الوزارة الجديدة على خبرة طويلة في المتابعة التنفيذية، وهو ما يعزز توجه

الاجتماعي والمتوسط، مع الحفاظ على وتيرة العمل في تطوير المناطق غير الآمنة، بما يضمن تحقيق مفهوم «جودة الحياة» لكل المواطنين المصريين.

وتعد رائدة المشاوي سيدة قيادية مصرية ماهرة نوعية في الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث يمثل وجود شخصية بخبرات «المنشاوي» ضماناً قوياً لاستمرار استقرار السوق العقاري وتطوير منظومة التشريعات المحفزة للاستثمار، مشدداً على أن القطاع العقاري يسبق المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في مصر، وسيشهد مزيداً من التطور في إدارة الأصول وتكثيف قيمتها الاقتصادية، مما يرسخ دور قطاع الإسكان كقطار رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأكد المهندس طارق شكري، رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة التطوير العقاري، أن اختيار المهندسة رائدة المشاوي لهذا المنصب يمثل إضافة حقيقية ومهمة لقطاع الإسكان في مصر، نظراً لما تتمتع به من رؤية واضحة وخبرة عملية واسعة وقدرتها على التعامل مع التحديات المختلفة التي يشهدها القطاع العقاري، متمنياً لها النجاح في تنفيذ خططها المستقبلية. وأضاف «شكري» أن غرفة صناعة التطوير العقاري ستواصل جهودها في تعزيز أوجه التعاون والعمل المشترك مع وزارة الإسكان، من أجل دعم القطاع العقاري، وتحفيز الاستثمارات الجديدة وغيرها.

يأتي تولي المهندسة رائدة المشاوي وزارة الإسكان في توقيت دقيق، يتطلب تحقيق توازن بين استكمال المشروعات القومية الجارية، ودفع خطط التنمية العمرانية المستقبلية، مع الحفاظ على معايير الجودة والكفاءة والاستدامة. وبدل ذلك، تدخل الوزارة مرحلة جديدة تقودها خبرة تنفيذية تراكمت عبر سنوات من العمل الميداني والمتابعة الدقيقة، في إطار رؤية الدولة لمواصلة مسيرة التنمية العمرانية والاقتصادية.

تمتد نمو السائح بالمنطقة..

## مصر وجهة السياحة بالشرق الأوسط

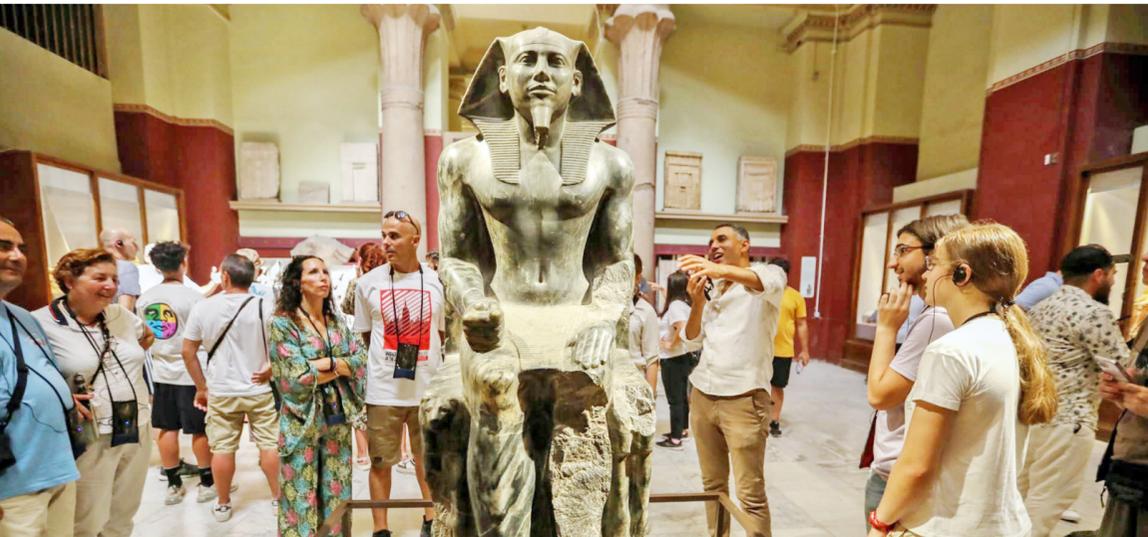


كتب - خالد خليل،

كشفت منظمة الأمم المتحدة للسياحة عن صدور مصر لدول الشرق الأوسط من حيث معدل نمو أعداد السياح الدوليين الوافدين خلال عام ٢٠٢٥، مسجلة ارتفاعاً بلغ ٢٠٪، في أداء يفوق متوسط نمو المنطقة الذي بلغ ٢٪ فقط.

وجاء ذلك في تقرير World Tourism Barometer الصادر في يناير الماضي، والذي رصد تحولات لافتة في حركة السفر الدولية، مؤكداً أن القاهرة استعادت زخمها بقوة على خريطة السياحة العالمية. ووفقاً للبيانات، لم يقتصر التثوق المصري على أعداد الوافدين فحسب، بل امتد إلى الإيرادات السياحية، حيث سجلت مصر نموًا بنسبة ١٧٪ في عائدات القطاع، لتكون ضمن الدول الأعلى عالمياً في هذا المؤشر خلال عام ٢٠٢٥. ويعكس هذا الأداء تحسناً في متوسط إنفاق السائح، ونجاح السياسات الترويجية في استهداف أسواق ذات قيمة مضافة مرتفعة.

٢٠٢٥ عام سياحي استثنائي أعاد الترميم بيان رئاسة مجلس الوزراء المصري وصف ٢٠٢٥ بأنه «عام استثنائي» أعاد رسم مكانة مصر على خريطة السياحة العالمية، مدفوعاً بافتتاح المتحف المصري الكبير، الذي يعد أحد أكبر المشروعات الثقافية في العالم، إضافة إلى تطويرات نوعية في قطاع الفنادق والبنية التحتية السياحية. افتتح المتحف شكل نقطة جذب عالمية، ليس فقط لما يضمه من كنوز أثرية فريدة، بل لما يمثله من رسالة حضارية حديثة تعكس قدرة الدولة على إدارة مشروعات كبرى وفق معايير دولية، وقد ساهمت الحملات الإعلامية لصاحبة للافتتاح في جذب



البالغ ٢٪، وهو فارق يعكس أداء استثنائياً مقارنة بالبيئة الإقليمية، ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه السياحة العالمية عودة تدريجية إلى معدلات ما قبل الجائحة، مع منافسة محذمة بين الوجهات لاستقطاب السائح الدولي. ويرى خبراء أن نسبة النمو البالغة ٢٠٪ تعكس ليس فقط تعافياً، بل توسعاً حقيقياً في الطاقة الاستيعابية والبنية السياحية، خصوصاً مع دخول فنادق ومنتجعات جديدة الخدمة، ورفع كفاءة المطارات وشبكات

النقل الداخلي. **نمو في العائدات والأعداد** اللافت أن نمو العائدات بنسبة ١٧٪ يؤكد أن مصر لم تكتف بزيادة الأعداد، بل نجحت في تحسين جودة الطاب السياحي، فالسائح القادم في ٢٠٢٥ أنفق بمعدلات أعلى، سواء في الإقامة أو الأنشطة الثقافية أو السياحة الترفيهية. ويعكس ذلك تحسناً في مستوى الخدمات، وتوسعاً في فئة الفنادق الفاخرة، إلى جانب تشييد سياحة التجارب مثل السفاري والصحاري والأنشطة البحرية.

على الرحلات النهرية الفاخرة. كما لعبت سياحة المؤتمرات والفعاليات الدولية دوراً مهماً، خاصة في ظل استقرار الأوضاع وتكثيف الربط الجوي مع عدد من العواصم الأوروبية والخليجية. وساهمت التسهيلات في إجراءات التأشيرات، وتوسيع نطاق التأشيرة الإلكترونية، في تسريع نمو بعض الأسواق الجديدة. **أداء يفوق المتوسط الإقليمي** التقرير الأممي أشار بوضوح إلى أن مصر تجاوزت متوسط نمو منطقة الشرق الأوسط

اهتمام الأسواق الأوروبية والآسيوية، فضلاً عن تعزيز السياحة الثقافية التي تعد العمود الفقري للمنتج السياحي المصري. **تنوع المنتج السياحي** الطفرة لم تأت من محور واحد، بل من تنوع واضح في المنتج السياحي. فقد شهدت مدن البحر الأحمر، مثل الفردقة وشرم الشيخ، نسب إشغال مرتفعة مدعومة بعودة قوية للأسواق الأوروبية، بينما عززت السياحة النيلية بين الأقصر وأسوان من معدلات الإقامة الطويلة، مع ارتفاع الطلب

كما ساعدت الاستثمارات الجديدة في قطاع الضيافة على رفع متوسط سعر الغرفة، دون التأثير سلباً على نسب الإشغال، وهو مؤشر صحن على قوة الطلب. **شراكات وتسويق رقمي**

اعتمدت الاستراتيجية المصرية خلال العامين الماضيين على توسيع الشراكات مع منظمي الرحلات العالميين، إضافة إلى حملات تسويق رقمي موجهة عبر المنصات الدولية. وقد أظهرت البيانات أن الحملات الترويجية المرتبطة بالمتحف المصري الكبير والمقاصد الشاطئية ساهمت في جذب شرائح جديدة من السياح، خصوصاً من أوروبا الشرقية وآسيا.

كما عززت الدولة من حضورها في المعارض الدولية الكبرى، ووسعت التعاون مع شركات الطيران لفتح خطوط مباشرة جديدة، ما انعكس على زيادة السعة المقعدية المنجها إلى المطارات المصرية. **مؤشرات إيجابية لعام ٢٠٢٦**

المؤشرات الأولية للربع الأول من ٢٠٢٦ توحى باستمرار الزخم، خاصة مع استمرار الطلب القوي من الأسواق العربية والأوروبية. ويتوقع مراقبون أن يحافظ القطاع على مسار النمو، مدفوعاً باستكمال مشروعات تطوير المقاصد السياحية، والتوسع في السياحة المستدامة والبيئية. وفي ظل التنافس الإقليمي، تبدو مصر اليوم في موقع متقدم، حيث من المتوقع أن تتخطى أعداد السياح ٢١ مليون شخص و مستفيد من مزيج يجمع بين العمق الحضاري، والتنوع الطبيعي، وتكلفة تنافسية مقارنة بعدد من الوجهات الأخرى في المنطقة.

خفض أسعار السلع 30% بجميع المحافظات..

## «أهلاً رمضان 2026»

# تنتشر «البركة في جيوب المصريين»

مع العد التنازلي لاستقبال شهر رمضان، تتكثف تحركات الدولة لضمان استقرار الأسواق وتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة، عبر انتشار معارض «أهلاً رمضان» في مختلف محافظات الجمهورية، فهناك مئات المنافذ والشوادر التي افتتحت تباعاً،

حاملة معها تخفيضات تصل إلى 30% على السلع الأساسية وياميش رمضان واللحوم والدواجن، في خطوة تستهدف تحقيق التوازن السعري وتخفيف الضغوط المعيشية عن كاهل الأسر، خاصة في ظل زيادة معدلات الاستهلاك خلال الشهر الكريم.



## تضبط الأسواق بأسعار عادلة.. «معارض التموين» تتحدى الغلاء

كتبت: سها يحيى،  
مع اقتراب شهر رمضان المبارك، أطلقت وزارة التموين والتجارة الداخلية معارض «أهلاً رمضان» في مختلف محافظات الجمهورية، ضمن خطة موسعة لزيادة المعروض من السلع الأساسية وضبط الأسعار، وتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين. وتقدم المعارض تخفيضات تتراوح بين 10% و30% على السلع الغذائية وياميش رمضان واللحوم والدواجن، في خطوة تستهدف تحقيق التوازن داخل الأسواق خلال موسم يشهد ارتفاعاً في معدلات الاستهلاك.

وافتتحت الوزارة المعرض الرئيسي بمدينة نصر بالقاهرة، والمقام بقاعة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، على مساحة 2500 متر مربع موزعة على دورين، ويستقبل المعرض المواطنين يومياً من الساعة 11 صباحاً حتى 10 مساءً، بما يتيح فرصة كافية للحصول على السلع بجودة مناسبة وأسعار مخفضة.

كما افتتح الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، معرض «أهلاً رمضان» الرئيسي بمحافظة الجيزة بشوارع فيصل، على مساحة تقارب 2000 متر مربع، بمشاركة نحو 60 شركة عارضة، إلى جانب جناح مخصص للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وآخر للحوم والخضروات والفاكهة. وشهدت المحافظة كذلك افتتاح 25 معرضاً وشادراً إضافياً عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وأكد وزير التموين أن معارض «أهلاً رمضان» تمثل أحد أهم أدوات الوزارة لضبط الأسواق وزيادة المعروض السعري، مشيراً إلى استمرار التنسيق مع المحافظين والغرف التجارية والجهات المعنية لضمان استقرار الأسعار وتوافر الكميات المناسبة، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بتحقيق العدالة في الإتاحة وتخفيف

## «أسيوط».. ضبط الأسواق في الشرق والغرب

كتب: أحمد عبد الحميد  
في إطار الاستعدادات المكثفة لاستقبال شهر رمضان المبارك، افتتح اللواء هشام أبو النصر، محافظ أسيوط، معرضين من معارض «أهلاً رمضان» للسلع الغذائية يحيى شرق وغرب مدينة أسيوط، بمقرات الشركة المصرية لتجارة الجملة التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بضبط الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار، وتخفيف الأعباء عن المواطنين.

وتوفر المعارض مختلف السلع الغذائية الأساسية وتخفيضات تتراوح بين 20% و30% مقارنة بمثيلاتها في الأسواق، بما يسهم في تلبية احتياجات الأسر، خاصة مع زيادة معدلات الاستهلاك خلال الشهر الكريم.

كما افتتح المحافظ معرض «أهلاً رمضان» بمقر الشركة بشوارع التوحيد يحيى غرب، حيث أطمأن على توافر السلع الأساسية بكميات كبيرة، مؤكداً استمرار طرحها بأسعار مخفضة بما يعزز من استقرار الأسواق ويوفر بدائل آمنة للمواطنين.

وأكد محافظ أسيوط، أن معارض «أهلاً رمضان» - التي بلغت نحو 80 منفذاً حتى الآن - تمثل أحد أهم آليات الدولة لدعم المواطنين خلال الشهر الفضيل، مشيراً إلى استمرار الحملات التموينية والرقابية المكثفة على الأسواق والمحلات التجارية للتأكد من جودة السلع، والتصدي لمحاولات الاحتكار أو المغالاة في الأسعار، فضلاً عن توسيع في إقامة المزيد من المنافذ بمختلف المراكز والقرى.



## «الجيزة».. تحقيق الاكتفاء بـ 25 معرضاً و«تتأدر جديد»

كتبت: ياسمين عبد الفتاح  
في إطار الاستعدادات المكثفة لاستقبال شهر رمضان المبارك، وضعت جهود الدولة لتأمين احتياجات المواطنين من السلع الأساسية بأسعار مناسبة، افتتحت محافظة الجيزة 25 معرضاً وشادراً جديدًا بمختلف الأحياء والمراكز والمدن، لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة وتخفيف عن كاهل الأسر مع زيادة معدلات الاستهلاك خلال الشهر الكريم.

وأكد سيد البلاسي، مدير مديرية التموين بالجيزة، أن معارض «أهلاً رمضان» تمثل أحد المحاور الرئيسية التي تعتمد عليها الوزارة لزيادة المعروض من السلع الغذائية وضبط الأسواق، مشيراً إلى استمرار التنسيق مع الجهات المعنية لضمان طرح منتجات بأسعار مخفضة تسهم في تحقيق الاستقرار السعري، خاصة خلال فترات الذروة.

وأوضح البلاسي، أنه تم افتتاح 22 معرضاً بمختلف أحياء ومراكز ومدن المحافظة، إلى جانب إقامة معرض رئيسي بشوارع فيصل، مشيراً إلى تخصيص جناح كامل داخل المعارض لمنتجات الشركة القابضة للصناعات الغذائية،

## أكثر منافذ وأعلى تخفيضات.. «المنيا».. استقبال نتهر الخير بكرم الصعيد

لافتاً أن الأجهزة التموينية والرقابية تكثف حملاتها اليومية لضبط الأسعار ومراقبة جودة المعروضات والتأكد من الالتزام بالتخفيضات المعلنة طوال الشهر الفضيل. ولا تقتصر خطة المحافظة على الجانب التجاري فقط، بل تمتد لتشمل مظلة حماية اجتماعية متكاملة، حيث يجري توزيع «كراتين رمضان» على الأسر الأولى بالرعاية في القرى والمناطق النائية، بالتنسيق مع مديرية التضامن الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني، بهذه الإجراءات، تؤكد المنيا جاهزيتها لاستقبال الشهر الفضيل بخطة متكاملة تجمع بين ضبط الأسواق وتوسيع منافذ البيع وتعزيز الحماية الاجتماعية.



بل تشمل أيضاً منافذ بيع ثابتة وسلاسل متحركة تجوب القرى والنجوع، خاصة المناطق الأكثر احتياجاً، لتقريب السلع من المواطنين دون تحميلهم أعباء إضافية،

وتأتي هذه الخطوات في إطار خطة متكاملة لضبط الأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية، من خلال زيادة المعروض وتعزيز المنافسة، بما يسهم في تحقيق توازن سعري واستقرار نسبي في الأسواق خلال موسم يشهد زيادة ملحوظة في الطلب على السلع الغذائية.

توازن سعري داخل الأسواق المحلية وضمان وصول السلع للمواطنين بسهولة ويسر. وأوضح المحافظ، أن خطة محاصرة الغلاء لا تقتصر على إقامة المعارض الرئيسية،

من جانبه، أوضح أحمد فتحي، مدير منافذ وزارة الزراعة، أن الوزارة تحرص على توفير السلع الاستراتيجية بأسعار عادلة من خلال شبكة من المنافذ الثابتة والمتحركة المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية، مضيفاً: أن منتجات وزارة الزراعة تشمل البيض واللحوم والدواجن والبقوليات، إلى جانب عدد من السلع الغذائية الأساسية، بهدف تغطية احتياجات الأسر المصرية خلال الشهر الكريم، وتخفيف الأعباء المالية عنها.

وتأتي هذه الخطوات في إطار خطة متكاملة لضبط الأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية، من خلال زيادة المعروض وتعزيز المنافسة، بما يسهم في تحقيق توازن سعري واستقرار نسبي في الأسواق خلال موسم يشهد زيادة ملحوظة في الطلب على السلع الغذائية.

## مفاوضات نووية وحشود عسكرية..

# «قتيل الحرب» بين أمريكا وإيران يقترب من أسواق النفط

أسواق الطاقة، فقد أشارت وكالة «رويترز» إلى أن أسعار النفط باتت تتحرك تحت تأثير المخاطر الجيوسياسية أكثر من العوامل التقليدية للعرض والطلب، رغم توقعات وكالة الطاقة الدولية بوجود فائض في الإنتاج. وأوضح موقع «إيكونومي ميدل إيست» التحليلات الاقتصادية المستقلة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن التلق السائد في السوق لا يرتبط بخسارة صادرة للنفط الإيرانية بقدر ما يرتبط بمخاطر أوسع قد تطل خطوط الشحن أو البنية التحتية للطاقة في دول الخليج. أما منصة «ديسكفري البرت» المتخصصة في تحليل قطاعي التعدين والطاقة، فقد ربطت بين المسار التفاوضي الممتد وضبابية المشهد التي تهيمن على أسواق الطاقة، مشيرة إلى أن الاحتياطات الاستراتيجية لدى الاقتصادات الكبرى، رغم ضخامتها، لا توفر سوى هامش أمان محدود في حال استمرت التوترات، ولتقت التحليلات إلى أن تركز نحو تلك إنتاج النفط العالمي في الشرق الأوسط يجعل أي تصعيد سياسي أو عسكري في المنطقة عامل ضغط دائم على الأسعار، بغض النظر عن حجم الاضطراب الفعلي في الإمدادات.



كتب: عبد الحى ابراهيم  
تدخل المفاوضات الأمريكية الإيرانية مرحلة مفصلية تتقاطع فيها الدبلوماسية مع مظاهر الحشد العسكري المتزايد في منطقة الشرق الأوسط، في وقت باتت فيه أسواق النفط العالمية شديدة الحساسية تجاه أي تطور سياسي أو مسلح، هذا التداخل بين مسارين متوازيين، أحدهما تفاوضي والآخر عسكري، يفرض نفسه بوصفه عامل ضغط مباشر على حركة التجارة النفطية، ويعيد إلى الواجهة سؤال الاستقرار في أحد أهم أقاليم إنتاج النفط في العالم. وأهدت شبكة «إيه بي سي نيوز» الأمريكية، بيان رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» توجه إلى واشنطن في محاولة للتأثير على مسار المحادثات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، ساعيًا إلى توسيع نطاقها بما يتجاوز الملف النووي ليشمل برنامج الصواريخ الباليستية والعلاقات الإيرانية مع قوى مسلحة في المنطقة. وتأتي هذه التحركات في ظل استئناف المفاوضات الأسبوع الماضي في سلطنة عُمان، بالتزامن مع تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وهو ما يعكس، بحسب «إيه بي سي نيوز»، تداخلًا واضحًا بين أدوات الضغط السياسي والعسكري في إدارة الملف النووي الإيراني.

الرئيس «دونالد ترامب» يفضل التوصل إلى تسوية تفاوضية مع إيران، داعيًا طهران إلى قبول الاتفاق المطروح، مع التشديد على أن هذا التوجه الدبلوماسي يستند إلى قدرات عسكرية لا مثيل لها. هذا المناخ المشحون يعكس مباشرة على

يبقى المسار الوحيد القابل للاستمرار، شرط الاعتراف بحقوق الشعب الإيراني وسيادته. وعلى الجانب الأمريكي، يظهر المسار التفاوضي مدعومًا برسائل قوة واضحة، فقد ذكرت وكالة «الأناسول» التركية، أن وزير الدفاع الأمريكي «بيت هيجسيت» أكد أن

السلمي للبرنامج النووي الإيراني، دون التلطف إلى ملفات أخرى. وأوضح «عباس عراقجي»، وفق وكالة «تسنيم» الإيرانية، أن إيران لا ترى في الحشد العسكري الأمريكي تهديدًا مباشرًا، لكنها تحتفظ بحق الدفاع عن نفسها، مشدداً على أن التفاوض

وفى مقابل الضغوط الإسرائيلية، تمسك طهران بسقف تفاوضي محدد، فقد نقلت صحيفة «الجارديان» البريطانية عن وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي» تأكيده أن المحادثات غير المباشرة التي جرت في مسقط تركز حصريًا على تقديم ضمانات بشأن الطابع

# ALBORSAGIA

8

NO.388  
2026-2-15  
www.alborsagia.news  
https://www.facebook.com/alborsagia

Your Weekly Financial English Newspaper

## ضمن أفضل 100 لاعب في العالم.. «مو صلاح» مع عظماء القرن الـ21



يمكنه تقديم ما يقدمه النجم المصري، فضلًا عن الدعم الجماهيري الكبير الذي يحظى به، خاصة بعد قراره بتجديد عقده والاستمرار مع النادي. ومن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة تحديد مصير محمد صلاح مع ليفربول، سواء بالعودة للقمة والمجد وصناعة الإنجازات أو الرحيل إلى نادٍ آخر في ظل امتلاكه الكثير من العروض الكبيرة. وأفادت العديد من التقارير الصحفية بأن العديد من الأندية السعودية اهتمامًا بضم محمد صلاح، نجم منتخب مصر وقائد ليفربول.

منذ تألقه مع فيورنتينا وروما وحتى وصوله إلى ليفربول، مشيدًا بالتطور الكبير والمتدرج الذي شهده مستوى اللاعب عبر السنوات. وأوضح كاييلو أن المشكلة الحالية تكمن في افتقاد صلاح لشعور الثقة من جانب المدرب آرني سلوت، الذي يسعى لاختيار أفكار جديدة والاعتماد على عناصر شابة تم التعاقد معها مؤخرًا، ما جعل صلاح، الذي اعتاد أن يكون عنصرًا أساسيًا ومؤثرًا، يشعر بتراجع مكانته وأهميته داخل الفريق. ويرى أن محمد صلاح لا يزال اللاعب القادر على صناعة الفرق في ليفربول، مؤكداً أنه لا يوجد لاعب آخر في الفريق

بجانب ثنائي مانشستر يونايتد المعتزل، بول سكولز وريان جيجز. ويتواجد صلاح في هذه القائمة يعكس القيمة الكبيرة له في التاريخ الرياضي الحديث تاركًا بصمة لا تنسى ستبقى خالدة في الأذهان العربية والعالمية والأفريقية. ويتصدر النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي القائمة ويليه البرتغالي كريستيانو رونالدو ثم جاء النجم الفرنسي زين الدين زيدان ثانياً بينما البرازيلي رونالدو جاء رابعاً وتواجد الألماني مانويل نوير خامساً. ويحظى صلاح بقيمة ومكانة عالمية على الرغم من عدم ظهوره بأفضل مستوى له

## دراما رمضان «تتكل تاني» في الإذاعة..

# «الميكروفون» يخطف نجوم الصف الأول من «الكاميرا»

الزوجية، ويعرض للفنان أحمد فهمي مسلسل «التراب».. ضمن قصة مشوقة مليئة بالقومض. «راديو إنرجي».. يقدم أكرم حسني مسلسله «فات العاش».. بالإضافة إلى مسلسل «ساعة شيطان».. والذي يعد كوميدياً خفيفة تناسب جميع الفئات.

«الإذاعة المصرية - ماسيرو».. يعود خلالها الفنان محمد صبحي في «مرفوع مؤقَّتاً من الخدمة».. بأسلوب كوميدى إنساني، ويقدم حسن الرداد مغامرة تاريخية في «الإسكندر الأصغر».. بينما يتعاون مدحت صالح والانتصار في «صايم ولا نايم».. عبر إذاعة الشباب والرياضة.

ومن المنتظر أن يشهد رمضان ٢٠٢٦ ميلاد تجربة إذاعية متجددة، تجمع بين الكوميديا والتشويق والدراما الإنسانية، لتؤكد أن الراديو ما زال يحتفظ بسحره، ويقدم محتوى مميزاً يستحق المتابعة اليومية، ويعيد للمتلقى متعة الأداء الصوتي الخالص بعيداً عن شاشات التلفزيون وضغوط التصوير الطويلة.

يقدم محتوى يبرز مهاراته الصوتية ويصل مباشرة إلى المستمع. وتتعدد الأعمال بين الكوميديا اليومية كما في: «هدى في هيد».. وفات العاش».. والدراما الإنسانية مثل: «الفهلوي».. وأعمال التشويق والقومض مثل: «التراب».. و«الإسكندر الأصغر».. كما يقدم محمد صبحي قصة صراع الأجيال وتكبريات الماضي بأسلوب يمزج بين الفكاهة والحنين الاجتماعي.

وتتيح المسلسلات الإذاعية هذا الموسم للجمهور تقديم أعمال مكثفة وممتعة بصوتهم فقط، والوصول إلى الجمهور بعيداً عن ضغوط الإنتاج التلفزيوني الطويل، كما تعيد هذه الأعمال الربط بين الجمهور والراديو كمنصة فنية موازية، وتفتح المجال لتجربة جديدة تجمع بين الصوت والخيال، وتقدم محتوى ممتعاً ومتنوعاً يومياً طوال شهر رمضان.

محطات النجوم ومسلسلاتهم نجوم FM... يتل من خلالها أحمد عز في «الفهلوي».. برفقة شيماء سيف، هنادى مهنا،

لا يقتصر السباق الفني خلال شهر رمضان المبارك على شاشات التلفزيون فقط، بل يمتد إلى الأثير، حيث يعود كبار النجوم إلى الراديو لتقديم تجارب درامية وصوتية مميزة، وفي هذا الموسم، تشهد الإذاعة المصرية تنوعاً لافتاً في الأعمال، مع ١٢ مسلسلًا إذاعياً يومياً، تجمع بين الكوميديا، التشويق، والدراما الاجتماعية، متقدمة لتجربة صوتية ممتعة داخل المنازل وفي السيارات، بعيداً عن ضغوط التصوير الطويلة للدراما التلفزيونية.

ويجتمع هذا الموسم نخبة من أبرز نجوم السينما والتلفزيون على ميكروفون الراديو، ليعرضوا غبايهم عن المسلسلات الطويلة ويقدموا أعمالاً يومية تجذب جمهوراً واسعاً.. من أحمد عز في أول ظهور إذاعي له بمسلسل «الفهلوي»، إلى محمد هنيدي في «الخطر خطير»، مروراً بأحمد حلمي في «سنة أولى جواز»، وأحمد فهمي في «التراب»، وصولاً إلى أكرم حسني، دياب، إيمي سمير غانم، إسعاد يونس، حسن الرداد، ومحمد صبحي، كل منهم

## موضة الـ15 حلقة» تجذب المشاهدين..

# مسلسلات رمضان 2026 «خالية من الحثوث»

الواقعية السريعة لجذب المشاهد منذ الحلقة الأولى.

«حد أقصى»

روحينا تقدم قصة اجتماعية إنسانية قصيرة تناقش ضغوط الحياة والقدرة على التحمل.

«عين صحرية»

عصام عمر وباسم سمر في مسلسل قصير اجتماعي تشويقي عن شاب هنّي تركيب كاميرات مراقبة يتورط في جريمة قتل، ضمن ١٥ حلقة مكثفة.

وتسعى مسلسلات رمضان القصيرة هذا العام لإثبات أنها ليست مجرد «تجربة جديدة»، بل في توجه متنامٍ يستهدف تقديم محتوى مركز ومكثف يواكب متطلبات الجمهور المصري، الذي يبحث عن دراما سريعة، ممتعة، وعميقة في الوقت نفسه، بعيداً عن الإطالة التي اعتاد عليها في الأعمال الطويلة. ومع ازدياد انتشار المنصات الرقمية، يبدو أن المسلسلات القصيرة بدأت فعلياً في إعادة تشكيل خريطة دراما رمضان المستقبلية.

المعتادة ليطل في قصة اجتماعية مشوقة مع هدى الأترابي، ضمن ١٥ حلقة مكثفة تركز على الأحداث الأساسية دون إطالة.

«مناعة»

النجمة هند صبرى تعود بمسلسل اجتماعي نفسي قصير، تدور أحداثه في الثمانينيات، ويركز على فكرة المناعة النفسية والتحديات التي يواجهها الإنسان في الحياة.

«المولاي»

في عمر تخوض السباق بمسلسل رومانسي غامض في ١٥ حلقة، يركز على أسرار بطولة العمل والأحداث المكثفة لضمان جذب المشاهدين.

«فرصة أخيرة»

محمود حميدة يقدم دراما اجتماعية إنسانية مكثفة في ١٥ حلقة حول صراع الأجيال ومحاولة تصحيح أخطاء الماضي.

«صباح الأرض»

منة شلبي تتناول قضية الميراث وحمالية الأرض ضمن ١٥ حلقة تركز على الدراما

دراما رمضان الطويلة، التي ما تزال تحتفظ بمكانتها لدى الجمهور خاصة فيما يخص الأعمال الشعبية والاجتماعية؟

«البورصجية» تستعرض في هذا التقرير أبرز المسلسلات القصيرة في رمضان ٢٠٢٦، «كان يا مكان»

أول مشاركة للنجم ماجد الكدواني في رمضان منذ سنوات، بالتعاون مع يسرا اللوزي. ويتكون العمل من ١٥ حلقة، ويقدم دراما اجتماعية إنسانية تراعى عمق المشاعر والرسائل المباشرة إلى المشاهد.

«الثنين غيرا»

يجمع المسلسل لأول مرة بين دينا الشربيني وسرياسين في عمل قصير مكون من ١٥ حلقة، يركز على قصة اجتماعية تشويقية حول شخصيتين تواجهان ظروفًا تغير مجرى حياتهما بشكل جذري.

«كلهم بيحبوا مودي»

النجم ياسر جلال يتعد عن أدوار الأكتن